

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 14/ 466
للتنشر الفوري
١١ أكتوبر ٢٠١٤

بيان الاجتماع الثلاثين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

برئاسة السيد ثارمان شانموغاراتنام، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في سنغافورة

لا يزال التعافي العالمي مستمرا، لكنه غير متوازن وأضعف من المتوقع، كما زادت مخاطر التطورات السلبية. ونحن ملتزمون بزيادة النمو المحتمل وخلق اقتصاد عالمي أكثر قوة وقابلية للاستمرار يتسم بالتوازن والقدرة على توليد فرص العمل. وسوف نعمل على مباشرة تدابير جريئة وطموحة لتنشيط الطلب وإلغاء القيود على العرض من خلال تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة والإصلاحات الهيكلية ذات الأهمية الحاسمة؛ ووضع الدين الحكومي على مسار قابل للاستمرار؛ وضمان الاستقرار المالي؛ وتوثيق التعاون من أجل إدارة التداعيات؛ ومواصلة العمل على استعادة توازن الطلب العالمي. ونشعر ببالغ القلق إزاء الأثر الإنساني والاجتماعي-الاقتصادي لتفشي فيروس إيبولا. ونرحب بجدول أعمال المدير العام بشأن السياسات العالمية.

الاقتصاد العالمي: رغم كل النكسات، لا يزال التعافي غير المتوازن مستمرا. ويواجه عدد من البلدان احتمال انخفاض النمو أو تباطؤه، مع بقاء مستويات البطالة عالية بدرجة غير مقبولة. ويسري حاليا انتعاش في النشاط الاقتصادي في بعض الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ويتسم التعافي بالتواضع في اليابان، وهو مبدئي في منطقة اليورو. ولا يزال النمو قويا في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة ومن المفترض أن يسجل زيادة متوسطة، بينما سيظل محتفظا بقوته عموما في البلدان النامية منخفضة الدخل. وتنشأ مخاطر التطورات السلبية من التحديات المصاحبة لعودة السياسة النقدية الطبيعية في بعض الاقتصادات المتقدمة، واستمرار التضخم دون المستوى المستهدف لفترة مطولة في سواها، وزيادة الإقدام على المخاطرة في ظل انخفاض درجة التقلب في الأسواق المالية، وازدياد التوترات الجغرافية - السياسية.

تأمين النمو القوي والدائم والاحتوائي: يجب أن تتمثل أولويتنا القصوى في تعزيز النمو الفعلي اليوم والنمو الممكن غدا، مع ضمان صلابته وقدرته على الاستمرار. وينبغي مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية الإيجابية في الاقتصادات التي تعاني من التراخي الاقتصادي، مع الحزم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ذات الأهمية الحاسمة في كل الاقتصادات. ويجب التركيز بصفة خاصة على التدابير التي تعزز الطلب على العمالة والمعروض منها، وذلك بسبل تتضمن تخفيض البطالة بين الشباب وزيادة الفرص المتاحة للمرأة وللعمالة الأكبر سنا في الاقتصاد؛ وتحسين تدفقات الائتمان إلى القطاعات المنتجة؛ وتحسين بيئة الأعمال لدعم الاستثمار الخاص. وهناك أهمية أيضا لزيادة الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية بغية دعم التعافي

وزيادة إمكانات النمو، خاصة في البلدان ذات الاحتياجات المحددة بوضوح والتي تعاني من التراخي الاقتصادي ولديها الحيز المالي الكافي. ومن شأن رفع كفاءة الاستثمار أن يعود بالنفع على جميع البلدان.

سياسة المالية العامة: ينبغي مواصلة تنفيذ استراتيجيات المالية العامة بمرونة لدعم النمو وتوليد فرص العمل، مع وضع الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على مسار قابل للاستمرار. ولتعزيز مساهمة استراتيجيات المالية العامة في النمو، يتعين على البلدان النظر في إدخال تعديلات في عناصر المصروفات والإيرادات الحكومية ومدى جودتها. ولا تزال صياغة وتنفيذ الخطط الملموسة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط تمثل مطلباً حاسماً في كثير من الاقتصادات المتقدمة. ويتعين على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية منخفضة الدخل أن تعيد بناء الهوامش المالية الوقائية حيثما دعت الحاجة، بما في ذلك من خلال تعبئة الإيرادات. وينبغي أن تعزز البلدان من الأطر المؤسسية لإدارة مخاطر المالية العامة، مع إعادة توجيه النفقات نحو الخدمات العامة الضرورية.

السياسة النقدية: تواصل السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة دعم التعافي وينبغي أن تتصدى في الوقت المناسب للتضخم الذي ظل دون المستوى المستهدف لفترة طويلة، مع مراعاة المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي وعلى نحو يتوافق مع صلاحيات البنوك المركزية. وسوف يتعين العودة إلى الأوضاع النقدية الطبيعية في نهاية المطاف في سياق النمو القوي واستقرار الأسعار. ومن شأن عودة السياسة النقدية الطبيعية مع توخي الدقة في ضبطها وإبلاغ معلوماتها بوضوح للأطراف المعنية أن يحد من التداعيات السلبية والتداعيات المرتدة وأن يعود بالنفع على الاقتصاد العالمي. وينبغي أن تقوم اقتصادات الأسواق الصاعدة بإعادة بناء الهوامش الوقائية التي توفرها السياسات حيثما كانت محدودة. وينبغي توخي سلامة السياسات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الخصوص ينبغي السماح لأسعار الصرف بالاستجابة لتغير أساسيات الاقتصاد وتيسير تصحيح الحسابات الخارجية. وعند التعامل مع المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي بسبب التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، يمكن دعم التصحيح اللازم لسياسات الاقتصاد الكلي باتخاذ إجراءات احترازية، وكذلك تدابير لإدارة التدفقات الرأسمالية، حسب مقتضى الحال.

ولا تزال زيادة قدرة النظام المالي على الصمود أمام الأزمات هي من أولويات كل البلدان، وهو ما يمكن تحقيقه بعدة سبل منها اتخاذ تدابير السلامة الاحترازية الجزئية والكلية المصممة بدقة في سياق التيسير النقدي المطول وفرط الإقدام على المخاطر في بعض أسواق الأصول.

التعاون والترابط بين السياسات: تراجعت الاختلالات العالمية لأسباب هيكلية ودورية، ولكن استعادة التوازن لا تزال تمثل أولوية قصوى، مما يقتضي العمل المستمر من جانب بلدان العجز والفائض على السواء. وينبغي تنفيذ إصلاحات التنظيم المالي العالمية بشكل عاجل ومتسق، بما في ذلك معالجة مشكلة المؤسسات الأكبر من أن تفشل من خلال شروط كفاية رأس المال ونظم التسوية الفعالة، ومواءمة تطبيق القواعد المتعلقة بالمشتقات المتداولة خارج البورصة عبر الحدود، وتخفيف حدة المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي والناشئة عن أنشطة صيرفة الظل. ونؤيد العمل الجاري الذي يقوم به الصندوق حول النظام الضريبي الدولي وتعبئة الإيرادات، بما في ذلك معالجة التهرب الضريبي والتحايل الضريبي وزيادة شفافية المالية العامة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الهيئات الدولية ذات الصلة. وثمة حاجة لمزيد من التقدم من أجل تحسين زيادة شفافية حق انتفاع الشركات وغيرها من الترتيبات القانونية، بما فيها الصناديق الاستثمارية. ونشدد على أهمية تعزيز النظام التجاري العالمي من أجل دعم النمو.

أنشطة الصندوق في مجالي الإقراض والرقابة: نرحب بزيادة الصندوق حجم المساعدات المقدمة إلى غينيا وليبيريا وسيراليون المتضررة من فيروس إيبولا، وندعوه إلى مواصلة الدعم الذي يقدمه. ونؤيد كذلك مشاركة الصندوق المكثفة في جهود الدول التي تعاني من هشاشة أوضاعها. وندعو الصندوق إلى مواصلة مشاركته في جهود الدول الصغيرة. ونؤيد استمرار مشاركة الصندوق في جهود بلدان التحول العربي وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لهذه البلدان، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاقية "دوفيل". وندعو الصندوق إلى العمل الوثيق مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى لدعم البلدان المتضررة من الأزمة الإنسانية في الشرق الأوسط، وذلك للتخفيف من الآثار المعاكسة على اقتصادات المنطقة وانتقال التداعيات إلى الاقتصاد العالمي.

وقد أفادت البلدان منخفضة الدخل من الإعفاء المؤقت من أسعار الفائدة على قروض "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤. وندعو الصندوق إلى النظر في تمديد العمل مؤقتًا بتخفيف أعباء الفوائد لفترة إضافية، مع المحافظة على طاقة "الصندوق الاستثماري" للتمويل الذاتي.

ونؤكد أهمية وجود شبكة أمان مالية عالمية ملائمة. وينبغي أن يواصل الصندوق تقديم الدعم، بما في ذلك التمويل على أساس وقائي، ولجراء التعديلات والإصلاحات الملائمة والمساعدة في الوقاية من المخاطر.

ونرحب بإجراء "مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات"، ومراجعة "برنامج تقييم القطاع المالي"، والعمل الجاري في تطوير المشورة بشأن سياسات السلامة الاحترازية الكلية. وندعو إلى إجراء تحليلات أعمق للمخاطر والتداعيات والقطاع الخارجي؛ وتعزيز الرقابة المالية والاقتصادية الكلية المتكاملة ورفع مستوياتها؛ ودمج الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات على أساس المساواة في المعاملة وحسب ظروف كل بلد ومع الإعلام الدقيق بها. ونؤكد أهمية المشاورات المنتظمة بين الصندوق وكل بلدانه الأعضاء. ونرحب بالعمل الجاري بشأن تعديلات الشروط العادية وشروط الإجراء الجماعي المعززة، وندعو الصندوق وبلدانه الأعضاء والقطاع الخاص إلى الحرص على تشجيع استخدامها في إصدارات السندات السيادية الدولية الجديدة. ونتطلع إلى استمرار العمل في قضايا إعادة هيكلة اليون السيادية، ومراجعة برامج الأزمات، والانتهاج من مراجعة سياسة حدود الدين، مع الجمع بين المرونة والمحافظة على استمرارية القدرة على تحمل الدين في منهج حدود الدين المستخدم مع البلدان منخفضة الدخل.

الحوكمة: نشعر بخيبة أمل بالغة للتأخير المستمر في المضي قدماً بإصلاحات نظامي الحصص والحكومة في الصندوق والتي سبق الاتفاق عليها في عام ٢٠١٠ وإجراء المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص والتي تشمل وضع صيغة جديدة للحصص. ونؤكد مجدداً أهمية الصندوق باعتباره مؤسسة قائمة على حصص العضوية. ولا يزال تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ هو أولويتنا القصوى ومن ثم فإننا نحث الولايات المتحدة على المصادقة على هذه الإصلاحات في أقرب فرصة ممكنة. ونحن ملتزمون بالحفاظ على مستويات قوية وكافية من الموارد المتاحة للصندوق. وما لم تتم المصادقة على إصلاحات عام ٢٠١٠ مع نهاية العام، فسوف ندعو الصندوق إلى البناء على جهوده الحالية والتأهب لوضع بدائل للخطوات القادمة ثم نحدد موعداً لمناقشة هذه البدائل.

اجتماع اللجنة القادم: سوف يعقد اجتماعنا القادم في واشنطن العاصمة يومي ١٧ و ١٨ إبريل ٢٠١٥.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

الحضور

السبت ١١ أكتوبر ٢٠١٤

رئيس اللجنة

ثارمان شانموغاراتام

مدير عام صندوق النقد الدولي

كريستين لاغارد

الأعضاء أو المناوبون

فهد المبارك محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي

(مناوبا عن إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية)

عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة

تارو آسو، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، اليابان

كيونغوان شوي، نائب رئيس الوزراء ووزير الاستراتيجية والمالية، جمهورية كوريا

بيرون دايسلبوم، وزير المالية، هولندا

ريغيس إيمونغولت تاتاغانى، وزير الاقتصاد والتخطيط المستقبلي، غابون

راغورام راجان، محافظ بنك الاحتياطي الهندي

(مناوبا عن آرون جايتلي، وزير المالية، الهند)

أكسيل كيسيلوف، وزير الاقتصاد والمالية، الأرجنتين

محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي

ناثان شيتس، وكيل وزارة الخزانة، الولايات المتحدة

(مناوبا عن جاكوب ليو، وزير الخزانة، الولايات المتحدة)

أليكسندر تومييني، محافظ البنك المركزي البرازيلي

(مناوبا عن غويدو مانتيغا، وزير المالية، البرازيل)

انغوزي أوكونجو-إيويلا، الوزير المنسق لشؤون الاقتصاد ووزير المالية، نيجيريا

جو أوليفر، وزير المالية، كندا
 جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة
 بيير كارلو بادوان، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا
 أنتي رينيه، وزيرة المالية، فنلندا
 ميشيل سابين، وزير المالية والحسابات العامة، فرنسا
 فولفغانغ شويبله، وزير المالية الاتحادية، ألمانيا
 هانس يورغ شيلينغ، وزير المالية، النمسا
 أنتون سيلوانوف، وزير المالية، الاتحاد الروسي
 براسارن تريرايتفوراكول، محافظ بنك تايلند المركزي
 لويس فايدغاراي، وزير المالية والائتمان العام، المكسيك
 إيفلين فيدمير شلومبف، وزيرة المالية الاتحادية، سويسرا
 تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني

المراقبون

ماريك بيلكا، رئيس لجنة التنمية المشتركة
 مارك كارني، رئيس مجلس الاستقرار المالي
 هايمان كاروانا، مدير عام بنك التسويات الدولية
 هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي
 عبد الله سالم البديري، أمين عام منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)
 إينجيل غورييا، أمين عام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 بيركي كاتانين، نائب رئيس المفوضية الأوروبية
 جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي
 ريتشارد كوزول رايت، مدير قسم العولمة واستراتيجيات التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)
 ساندر بولاسكي، نائب المدير العام لشؤون السياسات، منظمة العمل الدولية